

القيود المالية تزيد نقمة اللبنانيين على المصارف ضغوط شعبية شديدة لإنهاء احتجاز ودائع المواطنين

تزايد سخط اللبنانيين مع دخول العام الجديد من استمرار سياسة تشديد القيود على الودائع المصرفية، التي تسببت في تقليص حرية تعاملاتهم في وقت تمر فيه البلاد بأزمة اقتصادية ومالية خانقة ضربت نظامها المالي وأدت إلى نقص كبير في السيولة النقدية.

ينقلها زبائن لموظفين يرفضون تسليمهم أموالهم.

وظهر في أحد الفيديوهات، أحد الزبائن يدخل إلى فرعه المصرفي يحمل بيده فاسا ليطلب بأمواله.

ويقول موظفون إن علاقة لهم بالقرارات التي تتخذها إدارات المصارف، وإنهم يدفعون الثمن إذ يتعرضون للإهانات والتهم.

ويتهم متظاهرون في الحراك الشعبي المستمر ضد الطبقة السياسية منذ أكثر من شهرين المصارف بتحويل مبالغ مالية ضخمة لمسؤولين وتمويلين إلى الخارج، في وقت تفرض إجراءات مشددة على المودعين في لبنان.

وفي تقرير لمركز كارنيغي للأبحاث في الشرق الأوسط نشره في نوفمبر الماضي، قدر خبراء تحويل ما يقارب 800 مليون دولار إلى الخارج منذ انطلاق الاحتجاجات في 17 أكتوبر الماضي، وهي الفترة التي كانت فيها أبواب المصارف مغلقة.

ويقول الباحث في معهد ترانغل سامي حليبي إن "سُمعة المصارف تشوهت تماما"، مضيفا "لن يبق أحد فيها بعد اليوم ولسنوات عدة".

ويؤكد خالد التقي (البالغ 68 عاما) أنه من بتجربة صادمة. وقال لوكالة الصحافة الفرنسية "رايت امرأة ترجو موظف البنك حرفياً، حتى أنها ركعت على الأرض أمامه لتحصل على المال. لكن البنك ببساطة لا يهتم".

وقبل ستة أسابيع، كان المصرف قد سمح لخالد التقي بالحصول على حوالي 300 دولار فقط في الأسبوع، وانخفض المبلغ في الأسبوع الذي بعده إلى نحو 200 دولار.

وفي آخر زيارة له إلى المصرف، اتاه الجواب "لم يعد لدينا دولار". ويضيف "يحتفظون بأموالنا، ولا يعطوننا ما نريد، مثل الوالد الذي يعطي ابنه مخصصات أسبوعية".

ويتوفاذ الزبائن بصفة يومية على المصارف اللبنانية بانتظار أن تفتح أبوابها ويتهافتون على الآلات التي تعطيههم أرقاماً تنظم الأودار لسحب الأموال.

وتنتظر أمام الطوابير أعداد كبيرة من الزبائن لساعات للحصول على مبلغ صغير بالدولار الأمريكي غير أنهم يتفاجأون بعد مرور أربع ساعات كحد أقصى، يقول موظف "لم يعد هناك دولار، عدواً".

وزادت منذ أسابيع، معاناة اللبنانيين مع سحب ودائعهم، وتحولت المصارف إلى مسرح للصراخ والشجار وصلت إلى حد تبادل العنف بين الزبائن والموظفين.

ويشهد لبنان أسوأ أزمة اقتصادية منذ الحرب الأهلية بين عامي 1975 و1990، ما يهدد المواطنين في وظائفهم ولقمة عيشهم تزامناً مع أزمة سيولة حادة وارتفاع مستمر في أسعار المواد الأساسية.

ويعد القطاع المصرفي في لبنان العمود الفقري للاقتصاد المحلي ودعمه للنظام المالي الذي يقرب من حافة الإفلاس نظراً لتفاقم أزمة السيولة منذ سبتمبر الماضي.

وتفرض المصارف قيوداً متصاعدة على سحب الأموال، حيث لا يمكن للزبائن في بعض المصارف سحب أكثر من 800 دولار شهرياً.

وامتدت القيود خلال الأشهر الأخيرة حتى على سحب الليرة اللبنانية التي يشكل فك ارتباطها بالدولار كابوساً للمسؤولين نظراً لكونها شريان الحياة بالنسبة إلى نشاط المصارف.

وحسب الشهادات، ترتفع الأصوات داخل المصارف، "راتني، أريد راتني"، ويضرب رجل بيده على الطاولة طالباً سحب مبلغ إضافي قدره 200 دولار من حسابه، لكن لا أحد يستجيب له في المصرف.

ويتشارك اللبنانيون على وسائل التواصل الاجتماعي أشرطة فيديو

على إيرادات النقط إلى النصف لكن وتيرة تنفيذ الإصلاحات لا تزال بطيئة حتى الآن.

وتساهم صناعة النقط بما يصل إلى 44 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتوسعى مسقط لخفضها إلى 22 بالمئة فقط بحلول العام الجاري من خلال استثمار 106 مليارات دولار على مدى 5 سنوات.

وتشير مؤسسات مالية دولية إلى وجود ضغوط كبيرة ومقوالة على الموازنة بسبب الإسراف في توظيف المواطنين وقلة الخطط التي تبحث عن موارد جديدة من خلال تعزيز مشاريع التنمية البنيوية.

وقد اتضح ذلك في قرار إرجاء تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى أجل غير مسمى رغم أن اتفاق دول مجلس التعاون الخليجي ينص على تطبيقها بداية من عام 2018.

وكانت مؤيد شركة الكورية نحو 400 خبير سنويا حتى عام 2030 وسيوجب عليهم اجتياز امتحانات رقابية وفقاً للأنظمة، التي وضعتها الهيئة الاتحادية للرقابة النووية، وذلك للحصول على رخصة تشغيل تكنولوجيا مفاعلات الطاقة النووية المتقدمة وإدارتها في دولة الإمارات.

ونجحت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية في تطبيق أعلى المعايير العالمية في التميز والجودة في مختلف الأقسام طوال مراحل العمل، ووضعت معايير تشغيل محكمة تفوق جميع الإجراءات العالمية.

وستعمل الشركة الكورية على دعم المؤسسة الإماراتية في تطبيق الاتفاقية والمشاركة بخبراتها التي جمعتها على مدى 40 عاماً في تشغيل 25 مفاعلاً للطاقة النووية في كوريا الجنوبية، خاصة أنها المسؤولة عن تشغيل محطة شين كوري 3 وهي المحطة المرجعية لمحطة الطاقة النووية في براكه.

ويتوقع أن توفر المحطة النووية حينما يتم تشغيلها بالكامل ما يصل إلى ربع احتياجات الإمارات من الكهرباء الصديقة للبيئة وستحد من الانبعاثات الكربونية في البلاد بواقع 12 مليون طن سنوياً.

في حرب الطاقة، كما تفعل الولايات المتحدة، بحثت عن بدائل في وقت مبكر جداً.

وكانت رويترز قد قالت في نوفمبر الماضي إن من المرجح صدور الرخصة خلال الربع الأول من العام الجاري.

وفي مايو الماضي، قالت شركة نواة للطاقة المشغلة للمحطة إن بدء تشغيل محطة براكه سيكون بين نهاية 2019 وأوائل 2020.

وستكون براكه أول محطة نووية إماراتية والأضخم في العالم لدى الانتهاء من تشييدها، بأربعة مفاعلات تبلغ قدرتها الإجمالية نحو 5600 ميغاواط.

وتبلغ تكلفة المحطة 24.4 مليار دولار. وتتولى تنفيذها مؤسسة الطاقة الكهربية الكورية (كبيكو)، لكن مصاعب في تدريب العدد الكافي من المواطنين لتشغيل المحطة أشرت بدء تشغيل المفاعل الأول عدة مرات.

وأنتهى فريق مراجعة البنية التحتية النووية المتكاملة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية في صيف 2018 المرحلة الثالثة من المشروع النووي الإماراتي، ووجد مجالات تحتاج لمزيد من العمل قبل بدء التشغيل.

وكانت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية قد وقعت في يوليو 2016 اتفاقية مع الشركة الكورية للطاقة المائية والنووية، لتقديم خدمات الدعم التشغيلي لمحطات الطاقة النووية التقليدية في موقع براكه في المنطقة الغربية في أبوظبي.

وبموجب الاتفاقية سترسل الشركة الكورية خبراء متخصصين إلى محطة



محطة براكه أكبر مشاريع الطاقة النووية السلمية في العالم

الإمارات تبدأ العد التنازلي لتشغيل أولى محطاتها النووية

المشروع سيوفر ربع احتياجات البلاد من الكهرباء الصديقة للبيئة

بدأ العد التنازلي لتشغيل أولى محطات الطاقة النووية السلمية في الإمارات خلال الربع الأول من العام الحالي بعد أن اكتملت أخيراً مراحل إنجاز أكبر مشروع للطاقة النووية في العالم والذي يضم 4 محطات ستنتج طاقة كهربائية تصل إلى ستة آلاف ميغاواط.

العمليات التشغيلية للطاقة النووية السلمية في العالم العربي "ويقول خبراء إن اكتمال أول مفاعل نووي إماراتي سيؤدي إلى تعزيز الدور الجيواستراتيجي للإمارات في المنطقة، باعتبارها أول قوة نووية عربية، كما سيخلق تراكماً في الخبرات، قد يشكل رصيماً في كوادر ستحتاجها دول عربية أخرى في تنفيذ مشاريع مماثلة.

وتمتدت تظاهرات عدة خلال الأسابيع الماضية في اتجاه المصرف المركزي في بيروت منهم في الحركة الاحتجاجية باعتماد سياسة مالية ساهمت في الأزمة الحالية. ورفعت شعار "ليسقط حكم المصرف".

وقمياً لا يزال سعر صرف الدولار محددًا رسمياً بنحو 1507 ليرات لبنانية، فإن السعر يصل في السوق الموازية إلى ألفين أو أكثر.

وبالإضافة إلى الحد من سحب الأموال داخلياً، تمنع المصارف التحويلات إلى الخارج ولا يمكن للبناني المقيم في الخارج والذي يملك حسابات مصرفية في لبنان سوى الاستفادة من مبالغ مالية محدودة.

وتقول رنا (البالغة 47 عاماً) إنها تعيش اليوم "كابوساً مالياً"، إذ لا يسمح لها المصرف سوى بتحويل ألف دولار شهرياً إلى حسابها في الخارج. وبالكاد يكفي هذا المبلغ لدفع إيجار منزلها في إيطاليا، عدا عن حاجتها لنحو 30 ألف دولار لدفع مستحقات شركة الإنشاءات التي تبني لها منزلاً في أوروبا.

وتضيف رنا التي عادت لبنان قبل عامين "الضوابط على رأس المال خربت حياتي".

من وجهة نظر المصرف، مجرد حصولها على هذا المبلغ المصدود "معجزة" بحد ذاته. فبعد تقدمها بشكاوى عدة، وصلتها رسالة من المصرف مفادها "لا أحد يستطيع إخراج ألف دولار من بيروت".



سامي حليبي

سمعة المصارف اللبنانية تشوهت تماماً ولا أحد يبق فيها

ويؤكد الباحث في معهد ترانغل سامي حليبي إن "سُمعة المصارف تشوهت تماماً"، مضيفا "لن يبق أحد فيها بعد اليوم ولسنوات عدة".

ويؤكد خالد التقي (البالغ 68 عاماً) أنه من بتجربة صادمة. وقال لوكالة الصحافة الفرنسية "رايت امرأة ترجو موظف البنك حرفياً، حتى أنها ركعت على الأرض أمامه لتحصل على المال. لكن البنك ببساطة لا يهتم".

وقبل ستة أسابيع، كان المصرف قد سمح لخالد التقي بالحصول على حوالي 300 دولار فقط في الأسبوع، وانخفض المبلغ في الأسبوع الذي بعده إلى نحو 200 دولار.

وفي آخر زيارة له إلى المصرف، اتاه الجواب "لم يعد لدينا دولار". ويضيف "يحتفظون بأموالنا، ولا يعطوننا ما نريد، مثل الوالد الذي يعطي ابنه مخصصات أسبوعية".

ويتوفاذ الزبائن بصفة يومية على المصارف اللبنانية بانتظار أن تفتح أبوابها ويتهافتون على الآلات التي تعطيههم أرقاماً تنظم الأودار لسحب الأموال.

وتنتظر أمام الطوابير أعداد كبيرة من الزبائن لساعات للحصول على مبلغ صغير بالدولار الأمريكي غير أنهم يتفاجأون بعد مرور أربع ساعات كحد أقصى، يقول موظف "لم يعد هناك دولار، عدواً".

وزادت منذ أسابيع، معاناة اللبنانيين مع سحب ودائعهم، وتحولت المصارف إلى مسرح للصراخ والشجار وصلت إلى حد تبادل العنف بين الزبائن والموظفين.

ويشهد لبنان أسوأ أزمة اقتصادية منذ الحرب الأهلية بين عامي 1975 و1990، ما يهدد المواطنين في وظائفهم ولقمة عيشهم تزامناً مع أزمة سيولة حادة وارتفاع مستمر في أسعار المواد الأساسية.

ويعد القطاع المصرفي في لبنان العمود الفقري للاقتصاد المحلي ودعمه للنظام المالي الذي يقرب من حافة الإفلاس نظراً لتفاقم أزمة السيولة منذ سبتمبر الماضي.

وتفرض المصارف قيوداً متصاعدة على سحب الأموال، حيث لا يمكن للزبائن في بعض المصارف سحب أكثر من 800 دولار شهرياً.

وامتدت القيود خلال الأشهر الأخيرة حتى على سحب الليرة اللبنانية التي يشكل فك ارتباطها بالدولار كابوساً للمسؤولين نظراً لكونها شريان الحياة بالنسبة إلى نشاط المصارف.

وحسب الشهادات، ترتفع الأصوات داخل المصارف، "راتني، أريد راتني"، ويضرب رجل بيده على الطاولة طالباً سحب مبلغ إضافي قدره 200 دولار من حسابه، لكن لا أحد يستجيب له في المصرف.

ويتشارك اللبنانيون على وسائل التواصل الاجتماعي أشرطة فيديو

على إيرادات النقط إلى النصف لكن وتيرة تنفيذ الإصلاحات لا تزال بطيئة حتى الآن.

وتساهم صناعة النقط بما يصل إلى 44 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتوسعى مسقط لخفضها إلى 22 بالمئة فقط بحلول العام الجاري من خلال استثمار 106 مليارات دولار على مدى 5 سنوات.

وتشير مؤسسات مالية دولية إلى وجود ضغوط كبيرة ومقوالة على الموازنة بسبب الإسراف في توظيف المواطنين وقلة الخطط التي تبحث عن موارد جديدة من خلال تعزيز مشاريع التنمية البنيوية.

وقد اتضح ذلك في قرار إرجاء تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى أجل غير مسمى رغم أن اتفاق دول مجلس التعاون الخليجي ينص على تطبيقها بداية من عام 2018.

وكانت مؤيد شركة الكورية نحو 400 خبير سنويا حتى عام 2030 وسيوجب عليهم اجتياز امتحانات رقابية وفقاً للأنظمة، التي وضعتها الهيئة الاتحادية للرقابة النووية، وذلك للحصول على رخصة تشغيل تكنولوجيا مفاعلات الطاقة النووية المتقدمة وإدارتها في دولة الإمارات.

ونجحت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية في تطبيق أعلى المعايير العالمية في التميز والجودة في مختلف الأقسام طوال مراحل العمل، ووضعت معايير تشغيل محكمة تفوق جميع الإجراءات العالمية.

وستعمل الشركة الكورية على دعم المؤسسة الإماراتية في تطبيق الاتفاقية والمشاركة بخبراتها التي جمعتها على مدى 40 عاماً في تشغيل 25 مفاعلاً للطاقة النووية في كوريا الجنوبية، خاصة أنها المسؤولة عن تشغيل محطة شين كوري 3 وهي المحطة المرجعية لمحطة الطاقة النووية في براكه.

ويتوقع أن توفر المحطة النووية حينما يتم تشغيلها بالكامل ما يصل إلى ربع احتياجات الإمارات من الكهرباء الصديقة للبيئة وستحد من الانبعاثات الكربونية في البلاد بواقع 12 مليون طن سنوياً.

في حرب الطاقة، كما تفعل الولايات المتحدة، بحثت عن بدائل في وقت مبكر جداً.

وكانت رويترز قد قالت في نوفمبر الماضي إن من المرجح صدور الرخصة خلال الربع الأول من العام الجاري.

وفي مايو الماضي، قالت شركة نواة للطاقة المشغلة للمحطة إن بدء تشغيل محطة براكه سيكون بين نهاية 2019 وأوائل 2020.

وستكون براكه أول محطة نووية إماراتية والأضخم في العالم لدى الانتهاء من تشييدها، بأربعة مفاعلات تبلغ قدرتها الإجمالية نحو 5600 ميغاواط.



لم يعد لدينا دولار

براكه أول محطة نووية إماراتية والأضخم في العالم بأربعة مفاعلات تبلغ قدرتها الإجمالية 5600 ميغاواط

ويشير محللون إلى أن نجاح الإمارات في الابتعاد التدريجي عن الاعتماد الكلي على النفط سيحولها إلى قوة مرنة في المنطقة، ويوسع من مساحة الحركة السياسية، ويمنحها حصانة ضد التقلبات في أسعار النفط. ونسبت وكالة رويترز للخبير في شؤون الطاقة والتنمية تشارلي سوريل قوله إنه "بدلاً من أن تتورط الإمارات

أبوظبي - اكتسبت خطط الإمارات النووية زخماً كبيراً حينما أعلنت عن اقتراب تشغيل أول مفاعل نووي لإنتاج الكهرباء ضمن برنامج واسع لإنتاج الطاقة النظيفة.

وتهدف الحكومة من وراء هذا المشروع الضخم، الذي بدأ إنشاؤه في 2012 لتعزيز الاستفادة السلمية من هذه الطاقة في دعم النمو الاقتصادي مستقبلاً.

وكشفت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية أن أول محطة نووية بالبلاد ستدخل الخدمة في الربع الأول من 2020، مع تشغيل أحد مفاعلاتها الأربعة، لكنها لم تكشف بالتفصيل متى سيتم ذلك.

ونقلت صحيفة الاتحاد الإماراتية عن مصادر في المؤسسة، لم تكشف عن هويتها، تأكيداً أن التشغيل التدريجي للمفاعل الثاني سيبدأ قريباً أيضاً.

وتعكف الهيئة المنظمة للطاقة النووية في الإمارات على المراحل الأخيرة من إصدار ترخيص تشغيل المفاعل الأول، الذي يعد باكورة هذا المشروع.

وفور صدور الترخيص، سيبدأ تحميل الوقود وزيادة إنتاج الطاقة تدريجياً لحين الوصول إلى التشغيل التجاري الكامل في غضون بضعة أشهر.

وتقول مؤسسة الإمارات للطاقة النووية إن الخطوة هي "بداية مرحلة

الموازنة العمالية تتجاهل ارتفاع العجز بزيادة الإنفاق

اعتبر محللون أن أرقام موازنة عام 2020، التي تمت المصادقة عليها من أعلى هرم في السلطة، تعكس أزمة الاقتصاد العماني، وهي مشاكل محلية من سنة إلى أخرى دون أن يجري تنفيذ جدي للخطط والعلاجات الإصلاحية، التي تتحدث عنها الحكومة منذ سنوات.

ويعتبر محللون أن أرقام موازنة عام 2020، التي تمت المصادقة عليها من أعلى هرم في السلطة، تعكس أزمة الاقتصاد العماني، وهي مشاكل محلية من سنة إلى أخرى دون أن يجري تنفيذ جدي للخطط والعلاجات الإصلاحية، التي تتحدث عنها الحكومة منذ سنوات.

وهو ما يقل بشكل طفيف عن 2.8 مليار ريال (7.28 مليار دولار) كانت متوقعة في الموازنة الماضية.

وأفادت بيانات حكومية أن سلطنة عمان سجلت عجزاً 1.9 مليار ريال (قرابة خمسة مليارات دولار) في الشهر العشرة الأولى من 2019.

وسيجري تمويل نحو 80 بالمئة من عجز 2020 عبر الاقتراض الخارجي والداخلي، والباقي بالسحب من الاحتياطيات.

وتقدر الإيرادات بنحو 10.7 مليار ريال (27.8 مليار دولار)، بافتراض متوسط سعر النفط عند 58 دولاراً

مسقط - أظهرت موازنة سلطنة عمان لعام 2020 التي وافق عليها السلطان قابوس الأربعاء زيادة كبيرة في الإنفاق دون أن تلجأ لمعالجة العجز المتفاقم، رغم القلق المتزايد بين وكالات التصنيف الائتماني بشأن متانة الأوضاع المالية للبلاد.

ونكرت وكالة الأنباء المحلية أن الحكومة تتوقع زيادة الإنفاق اثنين بالمئة هذا العام إلى 13.2 مليار ريال (34.38 مليار دولار)، لكن عجزها المالي سيظل مرتفعاً عن 8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتتوقع الحكومة عجزاً قدره 2.5 مليار ريال (6.5 مليارات دولار) في 2020،

2
بالمئة نسبة الزيادة في الإنفاق بالموازنة لهذا العام بمقارنة سنوية، مع عجز بنحو 6 بالمئة